Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمـــر

« المخـــدرات : مشكـلة اقتصاديـــة »

في الفترة من ٥-٦ ربيع أول ١٤٢٤هـ الموافق ٦، ٧ مايو ٢٠٠٣م

سياسة وزارة الداخلية وخططها لمواجهة مشكلة المخدرات

إعـــــداد

لواء / محـــي الديـــن الجمـــال

الإدارة العامة لمكافحة المخدرات

وزارة الداخلية

مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية - تليفون ٢٦١٠٣٠٨ - ٢٦١٠٣١١ - تليفاكس ٢٦١٠٣١٢
Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: ٢٦١٠٣٠٨ - ٢٦١٠٣١١, TelFax: No. ٢٦١٠٣١٢
www.SAKC.gq.nu E-mail: salehkamel@yahoo.com

سياسة وزارة الداخلية وخططها لمواجهة مشكلة المخدرات

مُقَدِّمَة

يمثل تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والإدمان عليها إحدي المشكلات التي لم تنج منها أياً من دول العالم، والتي لازالت تشكل تحدياً رئيسياً لعالمناً المعاصر، لتزايد أخطارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ولارتباطها بالعديد من أنماط الإجرام والعنف والفساد، وتهديدها للأمن والاستقرار والتنمية.

وكانت مصر من أوائل الدول التي تنبهت إلي خطورة مشكلة المخدرات، وكان لها السبق في إصدار واحداً من أقدم تشريعات المكافحة في العصر الحديث، وهو الأمر العالي الصادر في ٢٩ مارس ١٨٧٩م بشأن منع زراعة الحشيش وتجريم استيراده والمبادرة إلي إنشاء أول جهاز متخصص للمكافحة في العالم في ٢٠ مارس ١٩٢٩م.

وعلي الصعيد الدولي ٠٠ كانت مصر أحد البناة الأوائل للنظام الدولي للرقابة علي المخدرات، حيث شاركت في وضع لبناته الأولي، في مطلع هذا القرن، كما أسهمت في توسيع نطاقه وتطوير آلياته، من خلال ٠٠٠ طويلة من المعاهدات والصكوك الدولية، بدءاً من المعاهدة الدولية للأفيون لسنة ١٩١٧م، وحتى اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث الأخيرة لأعوام ١٩٦١م، ١٩٧١م، ١٩٨٨م، والتي تشكل في مجموعها – أسس وإطار النظام الدولي الراهن للرقابة علي المخدرات، ومازالت مصر تواصل دورها الإيجابي في مختلف الجهود الثنائية والإقليمية والدولية، الرامية لمكافحة مشكلة المخدرات بكافة جوانبها.

وإيماناً بأن مشكلة المخدرات هي مشكلة قومية ذات أهمية من الدرجة الأولي، وبأن مواجهتها تتطلب عملاً قومياً علمياً يتناسب مع هذه الدرجة من الأهمية، صدر القرار الجمهوري رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨١م، بتشكيل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية عدد من الوزراء المختصون، ليتولي وضع السياسات المطلوب الالتزام بها في مجال مكافحة وعلاج الإدمان، وكان من أبرز أعماله إصدار

إســتراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات، ومعالجة مشكلات الإدمان والتعاطي في مصر خلال عام ١٩٩٢م.

ورغــم أن الــتقارير الصــادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات خلال السنوات الأخيرة تشير إلي تزايد الإنتاج العالمي من المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة، وكذا تــزايد تعاطــيها ومخاطرها بشكل مقلق في أغلب دول العالم، فإن التقارير الخاصة بجمهورية مصــر العربــية تشير إلي النجاح في تحجيم المعروض من الأنواع الخطيرة من هذه المواد، فضــلاً عــن الــنجاح في وقف عدد من خطوط التهريب التي استهدفت جلب المخدرات، من مناطقها إنتاجها إلي البلاد، أو مرورها إلي مناطق أخري من العالم.

والمعــروف أن مصر كانت مستهدفة دائماً – بحكم موقعها الجغرافي – لاستخدامها فــي عبور المخدرات، كما كانت دولة مستهلكة للعديد من أنواع المخدرات التي تهرب إليها مــن الخارج، وبخاصة مخدر الحشيش والأفيون والهيروين، والمؤثرات العقلية، إلا أن فترة التســعينات قــد شهدت تحولا ملحوظاً عن هذا الاتجاه، بظهور وانتشار مخدر البانجو (نبات القنــب الجاف) وسيطرته علي أسواق الاستهلاك، وذلك نتيجة تزايد زراعات نبات القنب غير المشــروعة في مصر، وبخاصة ببعض المناطق الصحراوية والجبلية النائية، شديدة الوعورة، وفي مساحات صغيرة ومتفرقة، علي قمم وسفوح الجبال، وداخل الأودية الضيقة.

وفيما يلي نعرض **لسياسة وزارة الداخلية لمواجهة مشكلة المخدرات بصفة عامة**، ثم ننــتقل بعــد ذلــك لبيان الموقف الخاص بمخدر البانجو والزراعات المخدرة غير المشروعة وخطط الوزارة للحد منها، باعتبار أن هذا المخدر هو الأكثر انتشاراً في سوق المخدرات غير المشروعة، ونظراً لأن مشكلة زراعة النباتات المخدرة قد أصبحت تمثل التحدي الأول لأجهزة المكافحة في الوقت الراهن.